



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne

Anisl 52 (2018), p. 107-128

Mağdī Ğirġis

Qirā'a fī tarikat baṭriyark qibṭī min al-qarn al-sābi' 'ašr

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

9782724707564	<i>Money Rules!</i>	Thomas Faucher (éd.)
9782724707601	<i>Héritage et transmission dans le monachisme égyptien</i>	Esther Garel
9782724707304	<i>Palais et Maisons du Caire I</i>	Bernard Maury, Jacques Revault
9782724707861	<i>BCAI 34</i>	Agnès Charpentier (éd.)
9782724707540	<i>Ayn Soukhna IV</i>	Pierre Tallet (éd.), Georges Castel (éd.)
9782724707502	<i>Samut Nord</i>	Bérangère Redon (éd.), Thomas Faucher (éd.)
9782724707427	<i>L'occupation humaine dans le delta</i>	Yann Tristant
9782724707434	<i>Regressus ad uterum</i>	Marie-Lys Arnette

مجدي جرجس*

قراءة في تركة بطريك قبطي من القرن السابع عشر

* ملخص

هذه المقالة محاولة لوضع تاريخ القبط داخل السياق الأوسع للتاريخ العثماني، وإظهار الارتباط الوثيق بين تاريخ القبط وتاريخ مصر. واعتمدت المقالة على وثيقتين صادرتين عن المحكمة الشرعية بالقاهرة، وشرحت هذين النصين في إطار مرحلة من التحولات الهامة التي شهدتها الطائفة القبطية، انعكاساً للتحولات الرئيسية التي حدثت في مصر في نهايات القرن السادس عشر، واكتملت في منتصف القرن السابع عشر. من ناحية أخرى تبين هذه المقالة كيفية المزج بين المصادر القبطية والمصادر الأخرى لتقديم قراءة أكثر وضوحاً للقرن السابع عشر، وضرورة استخدام أنواع مختلفة من المصادر لاستكمال هذه الصورة. وبينت المقالة أن وثيقتي المحكمة الشرعية يمكن فهمهما بصورة أدق من خلال المصادر القبطية.

الكلمات المفتاحية: البابا مرقس السادس، الصراعات الطائفية، القبط، القرن السابع عشر، الكنيسة القبطية، المحكمة الشرعية، مصر العثمانية

* مجدي جرجس، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، guirguis.magdi@gmail.com؛ mguirguis@art.kfs.edu.eg

♦ ABSTRACT

This article is an attempt to place the history of the Copts into a broader context, that of Ottoman history and shows that Coptic history is closely linked to Egyptian history. Based on two *sharia* court cases, we can explain not only the period of transformation in Coptic history but also the history of Egypt at the end of the 16th century, which completed at the middle of 17th century. On the other hand, the article shows how the sources of the courts can be supplemented with Coptic sources, and that to better understand the 17th century, it would be necessary to use both of these sources. The two court cases studied here are only comprehensible when Coptic sources are taken into consideration.

Keywords: Pope Mark VI, sectarian conflict, copts, 17th century, coptic church, *sharia* court, Ottoman Egypt

* * *

تدور هذه الورقة حول تركة أحد بطاركة القبط في القرن السابع عشر، البابا مرقس السادس (١٦٤٦-١٦٥٦م)، حسبما وردت في وثيقتين من وثائق محكمة القسمة العربية. الوثيقة الأولى، تتضمن ضبط وتقييم وبيع مخلفات البطريرك بواسطة القسام العربي لسداد دين بيت مال الجوالي؛ والوثيقة الثانية، تتضمن تصادق على فض هذه التركة وحصول مستحقيها على حقوقهم.

إن البطاركة أو الأساقفة والرهبان يمتنعون عن الزواج، ويحيون عيشة التبتل ولا يكوّنون أسرًا، ومن ثم لا يتركون ورثته، وتؤول ممتلكاتهم، إن وجدت، بشكل تلقائي إلى الكنيسة أو الدير الذي ينتمون إليه. لذا، من غير المعتاد أن نقابل وثائق تركات لهؤلاء في سجلات المحاكم الشرعية. ومن ثم، فظهور تركة بطريرك في المحكمة الشرعية يكتنفه بعض الغموض، بالرغم من أن السبب الذي يرد في نصوص الوثائق هو وجود دين على تركة البطريرك لديوان الجوالي عن جزية النصارى. وتحاول هذه الورقة كشف بعض هذا الغموض بطرح عدد من الأسئلة والإشكاليات، يمكن تناولها من خلال هذه الأطر والسياقات:

- الأول: هو محاولة تفسير اختصاص محكمة القسمة العربية بحالة تركة البطريرك هذه، وكيفية تعاملها مع هذه الحالة، ومناقشة مسؤولية البطاركة عن جمع الجزية؛

١. هذه هي القاعدة العامة، ولكن بعض الأساقفة في العصر العثماني كانوا من بين المتزوجين، الذين توفت زوجاتهم وصاروا متبتلين، وسلوكوا هذا الطريق. حول ظاهرة الأساقفة العلمانيين في العصر العثماني، انظر:

Guirguis, Van Doorn-Harder, *The Emergence of Modern Coptic Papacy*, p. 48-49.

- الثاني: هو سيرة حياة هذا البطريرك وعلاقاته بالأشخاص الواردة أسماؤهم في النص، وكيف أن هذا النص يمثل حدثاً استثنائياً في سير البطارقة له دلالات هامة؛
- الثالث: هو أوضاع الطائفة القبطية والتغيرات التي لحقت ببنيتها وهيراركيها في منتصف القرن السابع عشر، وكيف أن هذا النص يمثل علامة فارقة في تاريخ الطائفة القبطية في العصر العثماني، ويفسر تحولاً جذرياً في كيفية تمثيل الطائفة أمام السلطات المحلية؛
- الرابع: هو كيفية فهم هذا النص ودلالاته في إطار تاريخ مصر خاصة والدولة العثمانية عامة، وكيفية تعبيره عن تغييرات أوسع شملت الدولة العثمانية ككل وتركت بصماتها على مصر.

ويمكن النظر إلى هذه الإشكاليات بطريقة عكسية. حيث يمكن البدء بتتبع التغيرات الجوهرية التي حدثت في الدولة العثمانية ككل؛ ثم كيفية تأثر مصر بهذه التغيرات؛ ثم تضيق الدائرة لفهم كيفية تأثر الطائفة القبطية؛ وأخيراً، كيف ظهرت كل هذه العوامل في سيرة هذا البطريرك، وكيف أن هذه النصوص موضع الدراسة تحمل كل سمات هذه التغيرات والتطورات. على أننا آثرنا أن نبدأ بالأطر الضيقة وصولاً إلى الإطار الأوسع وهو تاريخ الدولة العثمانية.

مضمون الوثائق الوثيقة الأولى

ضبط وتقويم وبيع المتعلقات المُخلفة عن البطريرك القبطي، مرقس السادس (١٦٤٦-١٦٥٦م)، والتي انحصرت جميعها في «حمير ونحاس وأطمار بدن وغير ذلك». وبيعت متعلقاته بمبلغ ٧٠٧٨ نصف فضة اشتراها راهب يُسمى قدسي. وبلغت جملة الديون المستحقة على التركة ٩٠٧٨ نصف فضة، بيانها كالتالي: ٦٠٠٠ نصف فضة لبيت مال الجوالي، وهذا المبلغ تبقى بذمة البطريرك «عن جوالي النصارى في عهدة البترك المرقوم»، بالإضافة إلى مبلغ ٣٠٧٨ نصف فضة مصاريف ضبط وتقويم التركة. وبلغ الفرق بين إجمالي قيمة التركة والديون المترتبة عليها ٢٠٠٠ نصف فضة، دفع هذا الفرق كل من وكيل البطريرك، الراهب نسيم، وكتابه الشخصي غبريال. وتشير الوثيقة إلى أن سبب نظر محكمة القسمة العربية في هذه الحالة، هو أن التركة مدينة لبيت مال الجوالي بمبلغ من المال مستحق لدى البطريرك المتوفى عن قيمة جزية.

الوثيقة الثانية

تصادق أمين بيت مال الجوالي مع القبط المذكورين في النص على اتمام التركة، وحصول المستحقين على استحقاقهم، وتم ذلك «بمعرفة المعلم بشارة». تاريخ ضبط التركة والتصادق عليها ٢٦ رجب ١٠٦٦هـ (١٩ مايو ١٦٥٦م).

سياقات التفسير

أولاً - اختصاص محكمة القسمة العربية

ليس من الطبيعي أن تنظر محكمة القسمة العربية في تركات الرهبان والأساقفة والبطاركة؛ إذ من المفترض أن هؤلاء الأشخاص يتخلوا طوعاً عن حياتهم الشخصية، وينتمون لأديرتهم ومؤسساتهم فقط، أي يصيروا أشخاص اعتباريين، وبالتالي ما يتحصلون عليه من ثروات لا يعد ملكية شخصية لهم، بل لمؤسساتهم وأديرتهم. ومن ناحية أخرى، في حالة وجود تركة لهم فإن المختص بنظرها هو البطريرك أو السلطة الكنسية. إذ أعطيت للبطاركة سلطة الفصل في تركات أبناء طائفتهم، إن ارتضت كل الأطراف ذلك. واختصاصه أصيل فيما يتعلق بشؤون رجال الدين، وبخاصة الرهبان. وتعد سجلات المحاكم الشرعية بنزاعات كثيرة بين القبط، تبين أن البطريرك كان هو المختص بتقسيم التركات، وتعتمد المحكمة أوامره وأحكامه، لتبني عليها فض النزاعات المطروحة^٢.

والواقع أن اختصاصات البطاركة في نظر أمور الموارث للقبط لم تكن ثابتة أو معمولاً بها على الدوام. فهناك إشارات متعددة إلى العمل بها أحياناً، وانتهاكها أحياناً أخرى. فيذكر الإسحاق، على سبيل المثال، أن تركات أهل الذمة بأيدي رؤساءهم فقط، ويتأسف على معاناة المسلمين من مسؤولي الموارث (عام ١٠٢٨هـ/١٦١٨م): «يا سبحان الله يموت اليهودى وهو صاحب مائة ألف قرش فلا يتعرض له أحد من الظلمة ولا يسأل عما خلف، وإذا مات المسلم لم يدفن حتى يشاور عليه وتأتى الظلمة تخرجه من بيته ويختموا عليه مع أن له أولاد وأخوة وذرية»^٣.

٢. انظر على سبيل المثال: دار الوثائق القومية، محكمة القسمة العربية، سجل ١٠١، م ٥٥٢، ص ٢٤٩، ١٨ ذي الحجة ١١٥١ هـ. نموذج آخر من الصعيد: «في إحدى القضايا المتعلقة بتركة أحد القبط ترك ابنتين فأراد أولاد أخت المتوفى أن يتحصلا على نصيبها من التركة بالتعصيب - وفقاً للتشريع الإسلامي - وتقدما بذلك إلى القاضي الشرعي، فاحتجت الابنتان بأنهما حصلتا على نصيبها وفقاً لقاعدة دينهم - الدين المسيحي -، وذلك بموجب حجج شرعية مخلدة تحت أيديها... وأبرزتا من أيديها وثيقة مذيبة بخط الذمي القمص منقريوس تادرس وعليها خط الذمي القمص عبد رب الملاك ميخائيل والقمص عبد المسيح تادرس... مؤرخة بخامس عشر شهر بابة القبطي الذي هو من شهور ١٥١٧ القبطية الموافق ١٧ جمادى الثانية سنة تاريخه فدل مضمونها على أن القمامصة والقساوسة المذكورين حكموا على قاعدة ملتهم المنسوبة للمسيح بأن جميع ما تركه الذمي جرجس يقسم بين بنتيه مناصفة ولا يشاركها فيه أحد من أقارب والدهما المذكور سواء كان القريب أخوا أو أختا... وعملا بوثيقة القمامصة والقسما المحكي تاريخها أعلاه ومنعها من الدعوى على بنتي جرجس المذكورتين بشيء من مخلفات والدهما المذكور وحكم عليها بذلك تعريفاً ومنعاً وحكماً شرعياً» (دار الوثائق القومية، محكمة منفلوط الشرعية، إشارات، سجل ٥، م ١٦، ص ١٢، ١٣، ١٨ جمادى آخر ١٢١٥هـ).

٣. الإسحاق، أخبار الأول، ص ١٧٦.

كذلك تعددت الأوامر الخاصة بمنع القسام العربي (بيورلدي تاريخه أوائل محرم ١١١١هـ/ ١٦٩٩م)؛، أو منع بيت مال الجوالي من التعرض لمخلفات الموتى القبط (بيورلدي تاريخه ٥ القعدة عام ١١٣٢هـ/ ١٧١٩م)°.

وبعيداً عن الأوامر والتعليمات، ومدى تنفيذها من عدمه، فحصت مئات الحالات المتعلقة بتركات القبط في سجلات محكمة القسمة العربية، وتبين لي أن التركات تظهر في المحكمة للأسباب التالية:

١. أن يكون من بين الورثة قُصراً؛
٢. أن يكون الورثة لا يستوعبون كامل التركة؛^٧
٣. أن يكون المتوفى مديون لجهة رسمية؛^٨
٤. أن ينشب نزاع حول التركة يتطلب فضه بواسطة المحكمة، وفي هذه الحالة تُصنف كنزاع وليس كاختصاص المحكمة في نظر التركات^٩. وهذه الحالات أيضاً تنطبق على المسلمين، فلم تكن محكمتا القسمة العسكرية والقسمة العربية مختصتين بنظر التركات، أي تركات، إلا في الحالات المذكورة أعلاه^{١٠}.

حالة البطريرك تندرج هنا تحت البند الثالث، وهو أنه مديون لجهة رسمية (بيت مال الجوالي)، ومن ثم اختصت محكمة القسمة العربية بالتحفظ على التركة، والسير في إجراءات ضبطها وتقويمها وبيعها، حتى تستخلص دين بيت مال الجوالي. وهذه القضية مثيرة بعض الشيء إذ تحمل أحد معنيين: الأول أن البطريرك كان ملزم بدفع الجزية، وهو يتعارض مع شروط الجزية التي يُعفى منها رجال الدين وبخاصة الرهبان والأساقفة والبطاركة. والثاني، أن البطريرك كان مسؤولاً عن جمع الجزية من أعضاء طائفته، ثم تسليمها دفعة واحدة إلى بيت مال الجوالي، وهو ما تشير إليه نصوص الوثائق. فما هي علاقة البطريرك بالجزية؟

٤. حسن خليل، سجلات محكمة القسمة العربية، ص ٢٢٨.
٥. حسن خليل، سجلات محكمة القسمة العربية، ص ٢٢٩.
٦. نذكر على سبيل المثال: محكمة القسمة العربية، س ١٤، م ٦٧٢، ص ١٢٦، ١٧ صفر ١٠٠٩هـ؛ س ١٨، م ١٢، ص ٩، ٢٦ رمضان ١٠١٥هـ؛ م ١٤، ص ١٠، ٢٢ شوال ١٠١٥هـ؛ م ١٢٩، ص ٧٠، ١ ذي الحجة ١٠١٥هـ.
٧. نذكر على سبيل المثال: محكمة القسمة العربية، س ١٤، م ١٦٦، ص ١١٦، ٥ جماد أول ١٠٠٨هـ؛ م ١٨٠، ص ١٢٥، ١٩ جماد أول ١٠٠٨هـ؛ س ١٦، م ٥٨، ص ٢٩، ٢ جماد آخر ١٠١٣هـ؛ س ١٨، م ٢٢٩، ص ١٣٤، ٢٨ محرم ١٠٢٦هـ؛ م ٣٣٠، ص ١٩٤، ١٠ ربيع أول ١٠١٦هـ؛ م ٣٩٣، ص ٢٣١، ١٠ ربيع ثان ١٠١٦هـ؛ م ٦١٩، ص ٣٧٩، ٢٦ رجب ١٠١٦هـ؛ م ٦٤٢، ص ٣٩٠، ٧ ربيع أول ١٠١٦هـ؛ م ٦٤٩، ص ٣٩٥، ٦ شعبان ١٠١٦هـ؛ س ١٩، م ٤٣٨، ص ٣١٠، ٢٦ محرم ١٠٢٠هـ.
٨. دار الوثائق القومية، محفظة دشت ١٢٠ (محكمة القسمة العربية)، ص ١١٩٨، ١ ذي القعدة ١٠١٢هـ.
٩. محكمة القسمة العربية، س ١٤، م ٤٠، ص ٢٥، ٢٤ ربيع أول ١٠٠٨هـ؛ س ١٦، م ١٧٨، ص ١٠١، ٢١ رجب ١٠١٣هـ؛ س ١٧، م ٤٤٦، ص ٢٥٣، ١٨ جماد أول ١٠١٥هـ؛ س ١٩، م ٢٨، ص ٢٠، ١٣ رجب ١٠١٩هـ.
١٠. الملاحظة الأولى لأي سجل من سجلات محكمتي القسمة العربية والعسكرية تبرز هذه الحقيقة.

ثانياً - البطريك والجزية

يذكر النص أن ديوان الجوالي يداين البطريك بمبلغ ستة آلاف نصف فضة «عن جوالي النصارى فى عهدة البترك المرقوم»، وبما أن البطريك، شأنه شأن كل رجال الدين، معفى من دفع الجزية، فيعني ذلك أن هذا المبلغ قد ترتب بذمة البطريك عن جزية القبط، مما يشير إلى أن البطريك كان مسؤولاً عن جمع الجزية من القبط ودفعها إلى بيت مال الجوالي. وهذا الأمر يكتنفه بعض الغموض!

يتسق هذا الطرح مع فلسفة حكم الدولة العثمانية، والتي آثرت التعامل مع المجتمع من خلال الطوائف ورؤساءها بدلاً من الأفراد. ومن ثم يكون تكليف البطريك، بصفته رئيس الطائفة، بجمع الجزية من أفراد طائفته وتسليمها لولي الأمر أمراً مقبولاً^{١١}. وتذكر دراسات أخرى أموراً شبيهة بمناطق أخرى من الدولة العثمانية؛ فيذكر جيننجز بأن زعماء الطوائف في قيصرية كانوا يسددون الجزية عن طوائفهم، ثم يحصلونها منهم فيما بعد^{١٢}. ويذكر حالات أخرى كان البطاركة يعطون دافعي الجزية ايصالات سداد^{١٣}. وبالمثل يذكر امنون كوهين نفس الحالة مع رؤساء اليهود في القدس في القرن السادس عشر^{١٤}. وقبل العصر العثماني مباشرة نجد البطريك القبطي، البابا يوانس الثالث عشر (١٤٨٤-١٥٢٤م) يوجه رسالة إلى القبط بالوجه البحري يطالبهم بالامتثال للأوامر السلطانية التي تطالب بسداد جزية عام ٩١٥هـ، والمتأخر من جزية عام ٩١٤هـ^{١٥}. ولكن لم تحدد الرسالة إذا كان البطريك مسؤولاً عن جمع الجزية، أم أن هذه الرسالة على وجه النصح والإرشاد.

يبدو أن مسؤولية البطريك عن جمع الجزية كانت واردة على الأقل من الوجهة النظرية. فربما في حالات بعينها يُطلب من البطريك التكفل بجمع الجزية، أو سدادها عن طائفته، ثم تحصيلها منهم بعد ذلك. وبالرغم من أن الحالات الواردة في سجلات المحاكم حول أمور الجزية تبين أن هذا الأمر كان مسؤولية فردية، وعلى كل فرد أن يثبت أداءه للجزية المقررة عليه، إلا أن ذلك لا ينفي مسؤولية رؤساء الطوائف أحياناً. على أن الأمر في مصر يبين أن طريقة تحصيل الجزية لم تكن تسير على هذا المنوال، ولم يُناط بالبطريك القيام بهذا الدور، بل كان يتولى هذه المهمة الجماعية آخرون^{١٦}. والفرمانات والأوامر العديدة الخاصة بالجزية لم تشر أبداً إلى مسؤولية البطريك عن هذا الأمر^{١٧}.

١١. Guirguis, Van Doorn-Harder, *The Emergence of the Modern Coptic Papacy*, p. 9.

١٢. Jennings, «Zimmis (Non-Muslims) in the Early 17th Century», p. 233-237.

١٣. Jennings, «Zimmis (Non-Muslims) in the Early 17th Century», p. 267.

١٤. Cohen, «Communal Legal Entities in a Muslim Setting», p. 77.

١٥. الأنبا يوانس الثالث عشر، مكاتبات يحتاج إليها الاباء البطاركة والمطارنة، ورقة ٢٦٨-٢٧٠ ج.

١٦. «التزم ابراهيم بن عبد المسيح بن بطرس النصراني اليعقوبي القاطن بمدينة اسيوط باستخلاص مال الجوالي الذي على النصارى بالوجه القبلي لسنة ٩٣٧هـ بمبلغ ١٦٥٨٤٠ نصف فضة وايصال ذلك لديوان الجوالي بالقاهرة»، محكمة الباب العالي، سجل رقم ١، م ٤٥، ص ١٢، ٩٣٧هـ.

١٧. نذكر على سبيل المثال: أمر بتاريخ أوائل ٩٩٨هـ (سجلات محكمة الإسكندرية: س ٢٨، م ١١٣، ص ٢٣٧؛ إسكندرية: س ١٥، م ٤٢، ص ٥٧، أوائل شوال ٩٨٩هـ).

وما من شك أن وجود بيت مال الجوالي طرف في هذه القضية يؤكد فعلاً الادعاء بأن هذا المبلغ لازم بذمة البطريك، وأن هذا المبلغ ليس جزيته الشخصية، بل هو متبقي عليه من عهده من جزية طائفته. ربما هناك قصة أخرى وراء هذا الأمر، قد تفصح عنها سيرة هذا البطريك، وتدلنا على مصدر هذا الادعاء.

الغريب في الأمر أن المبلغ المطلوب من تركة البطريك لم يكن كبيراً: ستة آلاف نصف فضة! كان يمكن أن يسددهم أحد القبط بكل سهولة، أو واحد من أولئك الذين أشرفوا على بيع متعلقاته وحضروا مراسم ضبط وتقويم التركة. كان من الممكن تجنب هذه المراسم، خاصة وأن تكاليف إجراءات ضبط التركة بلغت ثلاثة آلاف وسبعة وثمانين نصف فضة، أي أكثر من نصف المبلغ المطلوب. وبذلك ارتفع المبلغ المطلوب على التركة إلى تسعة آلاف وسبع وثمانين نصف فضة (٦٠٠٠ دين + ٣٠٨٧ رسوم وتكاليف إقامة التركة) في حين بلغ إجمالي المتحصل من التركة سبعة آلاف وثمانية وسبعين نصف فضة. وقام اثنان من الحاضرين بدفع مبلغ الفرق هذا من مالهم الخاص، وهو مبلغ ألفي نصف فضة. أي أن المبالغ الإضافية التي كان يمكن تجنبها بلغت ٥٠٨٧ نصف فضة، وهي تقارب مبلغ الدين. من ناحية أخرى من قام بشراء متعلقات البطريك هو أحد الرهبان؛ أي كان بإمكانه تسديد الدين دون ضرورة بيع متعلقات البطريك. تم إدارة كل هذا الأمر بمعرفة «المعلم بشارة» وهو أحد كبار الأعيان الأثرياء؛ يكفي أن نذكر، على سبيل المثال، أن المعلم بشارة باع قبل أربع سنوات منزلاً فخماً على بركة الأزبكية بمبلغ اثنين وعشرين ألف نصف فضة^{١٨}.

هل يترك القبط تركة بطريكرهم لتُصادر من قبل بيت مال الجوالي نظير هذا المبلغ الضئيل؟ أم أن الأمر متعمد ويحمل دلالات أخرى؟ في ظني، أن كل هذه الأمور تشير إلى استدعاء المحكمة من قبل القبط للتدخل في هذا الأمر، وربما استدعاء واستعداد بيت مال الجوالي من قبل أعيان القبط لمصادرة تركة البطريك كرسالة أبلغ وأوسع مدى.

ثالثاً - سيرة حياة البطريك

«مرقس البطرك البهجوري وهو مائة وواحد من العدد. هذا الأب من أهالي ناحية بهجورة. وكان عابداً ناسكاً بدير القديس العظيم أنطونيوس. فلما اختير للبطريكية قدموه في سنة ألف وثلثمائة اثنين وستين. وأقام بطرماً عشرة سنوات. وتنيح»^{١٩}.

١٨. وثائق البطريكية، حجة A2714، محكمة باي سعادة والخرق، ١٤ شوال ١٠٦٢ هـ.

١٩. الواقع أن سير البطاركة في العصر العثماني وردت جميعها على هذا النحو من الاختصار الشديد، ولم يكن هذا الأمر قاصراً على هذا البطريك، حيث انقطعت تقاليد كتابة سير تفصيلية للبطاركة في الفترة من ١٤٠٩ حتى ١٨٠٩ م. واقتصر الأمر على بطاقات تعريفية تتضمن تاريخ الولاية والوفاة وأحياناً الدير الذي جاء منه البطريك، ويبلغ في الاختصار حتى أن سير ٢١ بطريك كتبت في ١٥ صفحة فقط. كان الاستثناء الوحيد هو سيرة منفصلة تفصيلية للبابا متاؤس السابع والثمانين (١٣٧٨-١٤٠٨ م). انظر ساويرس بن المقفع، مج ٣، ج ٣.

هذه هي السيرة الرسمية للبطيريك، حسبما جاءت في كتاب سير البطاركة. على أن كتاب لاحقين استطاعوا أن يجمعوا من بطون المخطوطات وهوامشها شذرات أخرى حول هذ البطيريك، وردت في كتاب ذيل تاريخ البطاركة لأسقف فوة، ونقلها بنصها فيما بعد المؤرخ كامل صالح نخلة في كتابه المهم «سلسلة تاريخ البطاركة»، الحلقة الرابعة.

■ البابا والأراخنة (المعلم بشارة)

من الأسماء الهامة التي ورد ذكرها في وثائق تركة البطيريك اسم «المعلم بشارة»، حيث ورد ذكره في النصوص بأن كل الأمور تمت بمعرفته، ونجد لهذا الوجيه ذكر بارز في سيرة البطيريك أيضاً. تذكر سيرة البطيريك كيفية اختياره لهذا المنصب: «كان في ذلك الزمان رجل من أكابر الأراخنة بمصر يدعى بالمعلم بشاره وكانت له كلمة مسموعة بين أراخنة الشعب فقام هو وجماعة من الأراخنة المصريين بالبحث عن الراهب الذي يصلح لإقامته بطيريك... فوقع الاختيار على الأب مرقس البهجوري...»^{٢٠}

وهذه العبارة تظهر تغيراً هاماً في أوضاع الطائفة القبطية؛ حيث ترشيح واختيار البطاركة كان يتم بالتنسيق بين الأساقفة وكبار أعيانها (الأراخنة)، وسار هذا الأمر منذ بداية العصر العثماني وحتى اختيار البابا متاؤس الثالث (١٦٣١-١٦٤٦م)^{٢١}. ولكن عند اختيار البابا مرقس السادس (١٦٤٦-١٦٥٦م) بدا الأمر برمته في أيدي الأراخنة بمفردهم، دون مشاورة الأساقفة أو أي من رجال الدين، وكان المحرك الرئيسي هو المعلم بشارة. وتضيف السيرة عبارة هامة: «وفي أوائل عهد البابا مرقس وقعت بينه وبين المعلم بشارة منافسة أدت إلى اشتداد المقاطعة بينهما ووقوع عداء عظيم بينهما»^{٢٢}. واستخدام كلمة «منافسة» لها دلالة هامة، فمجال المنافسة هنا لا يخرج عن التروؤس وإدارة أمور الطائفة. وهي تصور الصراع المحتدم على رئاسة الطائفة وتمثيلها، وكيف أن هذا الوجيه الذي اختار البطيريك وعينه لا يقبل أن تكون له الكلمة الأولى.

يبدو أن البطيريك قد ضاق بالحياة في القاهرة، فقرر أن يزور الصعيد وقيم هناك، وبلغت مدة إقامته بالصعيد أربعة سنوات متصلة^{٢٣}، تاركاً فيها كرسيه ومنصبه، وربما هرباً من مواجهة المعلم بشارة! وهذا الأمر جد غريب، من كان يدير الأمور في غيبته بالصعيد؟ هل ترك مقاليد الأمور للمعلم بشارة وسعى إلى هدنة؟ وبعد عودة البطيريك من

٢٠. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٣-٧٤.

٢١. تابعنا عمليات اختيار البطاركة في السير التي جمعها كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقتين الرابعة والخامسة.

٢٢. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٤.

٢٣. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٥.

الصعيد سعى في الصلح مع المعلم بشارة، وقام بزيارته «واصطلح معه وانصلح أمره قليلاً...»^{٢٤}. البطيريك يسعى للصلح ويزور منافسه في منزله، في دلالة واضحة على تبدل الأماكن، فسيرة البطيريك توضح هيمنة أعيان القبط على مقاليد الطائفة، وأن محاولة البطيريك، بصفته «رئيس الطائفة»، لمواجهة هذه السيطرة كبدته مشاكل جمة.

■ البابا ورجال الدين (الراهب قدسي)

كان الصراع على رئاسة الطائفة بين الأعيان «العلمانيين» والرؤساء التقليديين للطائفة «البطاركة»، أو بين رجال الدين والعلمانيين. ولكن سيرة البطيريك تشير إلى أن مشاكله لم تقف عند حد الأعيان، بل نالته المصاعب من قبل رجال الدين أيضاً، والذين من المفترض أنهم تحت رئاسته المباشرة في كل الأحوال. كان الصدام هذه المرة مع الرهبان، إذ أصدر البطيريك أمراً باستقرار الرهبان بأديرتهم ومنعهم من التجول في البلاد. فقام عليه الرهبان بقيادة الراهب قدسي، وهو الراهب الذي يرد اسمه في التركة وقام بشراء متعلقات البطيريك. لم يقف الأمر عند ثورة الرهبان ضد البطيريك، إذ قام الراهب قدسي بتقديم شكوى ضد البطيريك يتهمه فيها بأنه «يمد الرهبان في الفلقة ويضربهم بالكرباج، وقتل منهم من قتل...»^{٢٥}. قام الوالي بسجن البطيريك على إثر هذه الشكوى، وبعد فترة غير معلومة، سعى الراهب قدسي لدى الوالي لاطلاق سراح البطيريك ونجح في ذلك! وخرج البطيريك من الحجز إلى الصعيد مباشرة ليقوم هناك مدة أربع سنوات.

يمكن فهم الأمور على أنه سوء إدارة البطيريك للأمر، وعدم قدرته على التعامل مع معطيات الأوضاع الراهنة. ولكن هذا التحول من الإكليروس ضد البطيريك يشير ضمناً إلى تحول عاطفي لصالح أحد طرفي الصراع، وفي هذه الحالة مالوا إلى جانب الوجهاء.

«كان كثير الحمق وضجت منه سائر الناس من أساقفة وقسوس وعلمايين...؛ لأن شعب مصر سئم من تصرفات هذا البابا...»^{٢٦}، وصفه كاتب سيرته، وهو راهب أو كاهن، على هذا النحو، ويمكن أيضاً فهم هذه العبارات القاسية التي صيغت بها سيرة البطيريك في هذا السياق أيضاً، سياق التحول من داخل المؤسسة لقبول قيادة الأراخنة لدفة الأمور.

٢٤. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٥.

٢٥. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٤.

٢٦. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٤-٧٨.

■ قراءة النصوص في ضوء سيرته

صراع البطريك مع مراكز قوى أخرى في بنية الطائفة القبطية، اتخذ أشكالاً عدة. واستدعت السلطات المحلية للتدخل في الأمر، تارة بصياغة (تلفيق) شكوى ضد البطريك إلى الوالي، وتارة أخرى باستعداد بيت مال الجوالي^{٢٧}. وهناك عبارة أخرى هامة وردت في سيرة هذا البطريك قد تساعدنا على قراءة دقيقة للوثائق موضوع هذه الورقة، إذ تشير سيرته إلى أنه أثناء وجوده بالصعيد «أخذ أموالاً كثيرة من الشعب بصفة جبرية...»^{٢٨}

ربما كان هذا منبع الادعاء بتحصيله أموال الجزية. أو أن الأمر حقيقي، وأن البطريك قام بجمع الأموال من أهل الصعيد تحت هذا المسمى، أو أن الادعاء ضده من قبل الأعيان استند على هذه التهمة. ومهما كانت الحقيقة، فقد تبين بعد حصر ممتلكات البطريك عدم وجود أي أموال، أو حتى مقتنيات ثمينة! من ناحية أخرى قضى البطريك مدة أربعة سنوات بعيداً عن القاهرة وعن مقر كرسيه، وقضى مدة أخرى غير معلومة بالسجن، في حين أن إجمالي فترة ولايته كانت عشر سنوات، أي أنه قضى نصف مدته، تقريباً، مجرداً من سلطاته وصلاحياته؛ ومن ثم لا يمكن الإدعاء عليه بمسئوليته عن أموال جزية القبط عامة.

بعيداً عن قضية جمع الأموال، أو مسؤوليته عن أموال الجزية، أو صحة الادعاء من عدمه، فالواضح أن الرسالة الأهم لم تكن هذه المبالغ الزهيدة التي كانت لبيت مال الجوالي، بل كانت تعمد لإظهار اليد العليا للأراخنة، وأن البطريك المناوئ ستدركه الإهانة حيّاً كان أم ميتاً. وهذا الموقف شكل نهاية فترة هامة في تاريخ القبط دانت من بعدها الكلمة الأولى لأعيان القبط وتولوا مقاليد رئاسة الطائفة منذ ذلك الحين وحتى أوائل القرن التاسع عشر^{٢٩}.

رابعاً - تاريخ الطائفة القبطية

لم يكن الأمر متعلق بشخصية البطريك، ذلك الرجل الذي نشأ وتربى بالصعيد، وترهب بأحد أديرة الصعيد، ثم وجد نفسه في لجة القاهرة، ليواجه مواءمات وسبل لا يألفها أهل الصعيد؛ ومن ثم اصطدم بأهل القاهرة وأعيانها. فهذا الصراع بين البطريك والمعلم بشارة لم يكن وليد اللحظة، ولم يكن مرتبطاً بشخصيتهما، بل كان حلقة في سلسلة من الصراعات بين وجهاء القبط ورجال الكنيسة، بدأت في مرحلة مبكرة من العصر العثماني واشتدت وتيرتها في أوائل القرن السابع عشر؛ عندما بدأ أعيان القبط يتطلعون إلى إزاحة البطارقة عن صدارة المشهد، وأن يحلوا محلهم في تمثيل الطائفة أمام السلطات، وأن يتولوا إدارة أمور الطائفة.

٢٧. تكرر هذا الأمر مع بطارقة آخرين في العصر العثماني، حيث لجأ الأعيان إلى هذه الوسيلة لإجبار البطارقة على الإذعان لمطالبهم أو توجهاتهم، مستغلين مواقعهم في الإدارة الحكومية، وكذلك علاقاتهم مع مراكز النفوذ في مصر العثمانية.

٢٨. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٥.

٢٩. مجدي جرجس، أثر الأراخنة، ص ٣٠.

■ **بنية الطائفة والصراع مع الأعيان**

بدأت هذه الصراعات على السطح واتخذت شكل المواجهة العلنية في أواخر القرن السادس عشر، عندما أراد البطريك القبطي غبريال الثامن (١٥٨٧-١٦٠٣م) تطبيق التقويم الغريغوري في مصر، فأثار أعيان القبط ضده قضايا بالمحاكم الشرعية، انتهت إلى إجبار البطريك بالعدول عن خطته والامتنال لرغبة الأعيان^{٣٠}.

تربص أعيان الوجه البحري بخليفته البابا مرقس الخامس (١٦٠٣-١٦١٩م) ونجحوا في عزله عن كرسيه وتعيين بطريك آخر بديلاً عنه. وهذه المرة، اصطنع الأعيان كل الطرق لإجبار البطريك البديل على الامتنال لرغباتهم، وتخليه عن بعض سلطاته. واستغلوا سياق الفترة، حيث كانت مصر تشهد محاولة إصلاحية من قبل الوالي محمد باشا المعروف بـ«قول قران»، حيث بدأ في محاولة تقليص نفوذ مراكز القوى بمصر، وبخاصة العسكر، واستغل أعيان القبط توجهات الوالي في قمع كل ذوي النفوذ، فوشوا بالبطريك لديه، وأنه يمارس طقوساً سلطوية تفوق الملوك. فأصدر قراره بعزل البطريك وتعيين بطريك بديل^{٣١}. المثير في الأمر أيضاً أن كاتب سيرة هذا البطريك أصدر حكماً عاماً عنه قائلاً: «كان محباً للمال والخمر»^{٣٢}.

الآن اتخذ الصراع أشكالاً مختلفة، كان للسلطات الحاكمة أدواراً في حسمه، وفي الغالب مالت الدفة لصالح الأعيان، واستصدروا أحكاماً من السلطات تدعم مواقفهم.

في فترة البطريك التالي، البابا يوانس الخامس عشر (١٦١٩-١٦٢٩م)، تظهر جوانب هذا الصراع بشكل مختلف. في إحدى جولات هذا البطريك بالصعيد بات بمنزل أحد وجهاء أنوب، وكان هذا الثري القبطي يقتني السراري بمنزله. فوق البطريك في مأزق؛ إن غض الطرف عن هذا الأمر، والجميع يعلم أن البيت الذي قضى فيه البطريك ليلته به سراري، سيجعل القبط يعتبرون صمت البطريك إجازة للتسري، وإن احتج أو مارس سلطته الشرعية في عقاب هذه المخالفة، يخشى مغبة هذا الأمر^{٣٣}. فتجرأ البطريك ونهر الثري القبطي، واستخدمت المصادر القبطية لفظ «نَهَى»، وهذا اللفظ لا يمثل أي عقوبة كنسية. على أن هذا النهي كان السبب في نهاية حياة البطريك بشكل مأساوي، حيث دس له الوجه السم في الطعام ومات مسموماً^{٣٤}.

شكلت فترة البابا متاؤس الثالث (١٦٣١-١٦٤٦م) فترة هدوء حذر يسبق العاصفة؛ حيث ساعدته خبراته وحنكته في اجتياز فترة ولايته بسلام. كان قبل اختياره للبطريكية رئيساً لدير القديس مكارياوس بوادي النطرون، وأقام علاقات

٣٠. مجدي جرجس، القبط والتقويم الغريغوري، ص ١٦-١٧. بالطبع لم يشكل موضوع التقويم الغريغوري لب الخلاف بين البطريك والأعيان، بل كان أحد الموضوعات التي أظهرت عمق هذا الخلاف وتجذره فقط.

٣١. Guirguis, Van Doorn-Harder, *The Emergence of Modern Coptic Papacy*, p. 25-26.

٣٢. يوساب (أسقف فوة)، تاريخ الآباء البطريكية، ص ٢٠٥.

٣٣. Guirguis, Van Doorn-Harder, *The Emergence of Modern Coptic Papacy*, p. 28.

٣٤. يوساب (أسقف فوة)، تاريخ الآباء البطريكية، ص ٢٠٦.

جيدة مع أعيان القاهرة والوجه البحري، واختبر الحياة العملية بتقلبه بين القاهرة وديره بوادي النطرون لتتميم مصالح الدير المالية. فاستطاع بحنكة أن يوائم بين تطلعات الأعيان وبين أمور الطائفة، ففضى فترته بسلام^{٣٥}. ولكن كان هذا الهدوء مقدمة لعواصف زعزعت كيان الطائفة، وأعدت تنظيمها بعد رحيل هذا البطريك المحنك الواعي. وهذه العاصفة هي ما عرضناه في سيرة البابا مرقس السادس صاحب هذه التركة، والتي اختتمت سيرته بهذه العبارة «ظل الكرسي بعده خالياً أربع سنوات وسبعة أشهر، لأن شعب مصر سئم من تصرفات هذا البابا ما لنا حاجة إلى بطاركة وكفانا ما قد حصل»^{٣٦}. وهذه الوثائق تمثل مرحلة التحول الكامل في قيادة الطائفة القبطية، وانتقالها إلى أيدي كبار الأعيان، وإذ مثلت حياة هذا البطريك الحلقة الأخيرة في هذا الصراع، وشكلت ملامح الفترة اللاحقة والتي امتدت حتى بدايات القرن التاسع عشر، وهي الإذعان الكامل لرئاسة أعيان القبط «المدنيين» لهذه الطائفة «الدينية». جانب آخر مهم، وهو كيفية استخدام الأعيان لنفوذهم وعلاقاتهم مع المؤسسات الرسمية في صراعاتهم مع البطاركة. وبرز هذا الأمر في مناسبات عدة في هذا الصراع الطويل، كما بيناه سابقاً. وهذه المرة كانت وسيلتهم بيت مال الجوالي، ثم المحكمة الشرعية. على أن بروز الأعيان، واستحوادهم على النفوذ والثروات، حدث بالتوازي مع تغييرات أوسع نطاقاً مست أرجاء الدولة العثمانية، وتركت بصماتها على مصر.

خامساً - السياق الأوسع

على أنه لا يمكن فهم ما حدث في بنية وهيراركية الطائفة القبطية بمعزل عن سياق تاريخ مصر والدولة العثمانية في تلك الفترة.

شهدت نهايات القرن السادس عشر تحولات هامة على المحيط العالمي، سواء في مجال الاقتصاد والتجارة الدولية، أو مجال تغير موازين القوى السياسية. وتأثرت أوضاع الدولة العثمانية بالسلب بهذه التطورات. من ناحية أخرى بدأت الاضطرابات تسود الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، وزادت حدة الاضطرابات والصعوبات في أوائل القرن السابع عشر؛ وبدأ الوهن يفت في عضد هياكل الدولة وبخاصة المؤسسة العسكرية. وأخذ العسكر يثيرون القلاقل، وكانت البداية بسبب تدهور الاقتصاد والتضخم الناتج عن تدفق الفضة إلى الدولة العثمانية، مما أثر على رواتب العسكر وبدأوا في التذمر والسعي نحو خلق مراكز نفوذ^{٣٧}. وبدأ الولاة في مصر يفقدون السيطرة على الجند، وتوحش نفوذ جند السباهية وتعددت تمرداتهم حتى أنهم قتلوا الوالي العثماني محمود باشا (٩٧٤هـ/ ١٥٦٧م)، وقتلوا وال آخر في عام ١٦٠٤م (إبراهيم باشا). يقول أحمد شلبي في ترجمته للوالي محمد باشا الشريف (٢ شوال ١٠٠٤هـ - ذي الحجة ١٠٠٦هـ/ ٣٠ مايو ١٥٩٦ - يوليو ١٥٩٨م):

٣٥. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٩٧.

٣٦. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٨.

٣٧. Holt, «The Beylicat in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century», p. 217-218.

«فمن ذلك الوقت بطلت أحكام الوزير المذكور وصار الحل والربط للسباهية»^{٣٨}. ووضع عنوان جانبي لهذه الفقرة «اعرف إبطال حكم الوزراء بمصر وتغلب طايفة الأسباهية»^{٣٩}. وكان الوالي محمد باشا، المعروف بقول قران (٧ صفر ١٠١٦ - ١٠٢٠ هـ / ٣ يونيو ١٦٠٧ - ١٦١١ م) هو آخر الولاة العثمانيين الأقوياء، حيث تصدى للسباهية وكسر شوكتهم^{٤٠}.

هذه الأوضاع تركت بصماتها على مختلف الولايات العثمانية ومن بينها مصر. وتجلت مظاهر وهن مركزية الدولة العثمانية في منح حكام الأقاليم «الولاة» سلطات أكبر، تمثلت في تعيين كبار المسؤولين، بعد أن كانت اسطانبول هي صاحبة الحق في هذه التعيينات. وهذه الصلاحيات مُنحت للولاة في نفس الوقت الذي كان يشهد تراجع نفوذهم على المستوى المحلي وتقلص سلطاتهم. وشهد القرن السابع عشر تحول فعلي للسلطة لصالح العسكر، ثم برز بعد ذلك أمراء البيوت المملوكية والذين استأثروا بمعظم المراكز المهمة من منتصف القرن السابع عشر^{٤١}. وصار للباشا العثماني، «الوالي الشرعي»، سلطة إسمية، في حين كانت السلطات الفعلية وصناعة القرار في يد مراكز قوى أخرى. هذه التغيرات اتضحت معالمها على الطائفة القبطية على مستويين، المستوى الأول هو الصراع على السلطة ورئاسة الطائفة. واستغل كبار أعيان القبط قواعد اللعبة وخلقوا لهم نفوذ استناداً على علاقاتهم الواسعة والمباشرة بمراكز القوى الجديدة، العسكر ثم البيوت المملوكية. ومن ثم أخذوا في محاولات إزاحة البطارقة (الممثلون الشرعيون للسلطة) عن مواضعهم، وحفظوا لهم السطة الاسمية فقط. وعكس وضع الطائفة القبطية الوضع السياسي نفسه، فصار الممثل الشرعي للسلطة (البطريك) له الاسم فقط، بينما السلطة الحقيقية في أيدي ذوي النفوذ؛ ولما كان النفوذ مرتبطاً إلى حد بعيد أيضاً بالقدرة المالية، لذا أصبح كبار المباشرين القبط هم المسؤولون أمام الإدارة الحكومية عن شؤون الطائفة، واختفى تماماً وجود البطريك أو المؤسسة الدينية من الخطاب الحكومي، وأصبح كبار المباشرين - من وجهة نظر الحكومة ومفهومها - هم المسيرين لأمر الطائفة.

المستوى الثاني، هو تغير مفهوم وبنى «الطائفة» بشكل عام، إذ تحولت إلى إطار شكلي، يمكن أن تُشتري وتُباع عضويتها. لعل المثل الأوضح هو الطوائف العسكرية نفسها. إذ أُخترقت الطوائف العسكرية - في ظل هذه الأحوال - من قبل أشخاص لا يمتون للعسكر بأي صلة، بمعنى تحلل المفهوم العملي للفئة العسكرية، وهذا الأمر عينه حدث في مناطق أخرى بالدولة العثمانية^{٤٢}. بالنسبة للطائفة القبطية ساعدت هذه الظروف أعيان الطائفة على الولوج إلى قمتها بطرق مشابهة.

٣٨. أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص ١٢٦.

٣٩. أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص ١٢٦، حاشية ١٣٧.

٤٠. Hathaway, «The "Mamluk Breaker" Who Was Really a Kul Breaker», p. 102-103.

٤١. Hanna, *Habiter au Caire*, p. 15.

٤٢. Faroqhi, «Ottoman Guilds in the Late Eighteenth Century», p. 95; Raymond, *Artisans et commerçants*, p. 659-671.

إن نصوص الوثائق موضوع هذه الورقة جاءت في آخر مراحل التحول الفعلي في أوضاع الطائفة القبطية، حيث أن هذا التحول شهد نوبات وكرات من الصراع بدأت منذ وقت مبكر، وسجلت نصوص هذه الوثائق وسيرة هذا البطريك هذه المرحلة، ولخصت النتيجة الإجمالية للفترة السابقة، وحددت مؤشرات الفترة المقبلة وحتى نهاية القرن الثامن عشر؛ حيث أصبح البطريك مثله مثل الباشا العثماني يحمل سلطة اسمية ولكن السلطة الفعلية في أيدي الحكام الجدد.

نشر الوثائق

الوثيقة الأولى: ضبط وتقويم وبيع مخلفات تركة البابا مرقس السادس المائة والواحد (محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، ٥٦٦م، ص ٣٩٧-٣٩٨)

١. دفتر
٢. دفتر مبارك انشا الله تعالى يتضمن علم ما ضبط وتحرر مخلف عن تركة البتريك مرقس النصراني الهالك الى حيث شا الله تعالى قبل تاريخه عن جهة
٣. بيت مال الجوالي المبتاع ذلك من قبل جماعة النصارى الاتى ذكرهم فيه على الذمي قدسي النصراني المعروف بالشلح الواقع تحرير ذلك
٤. بحضور فخر ذوي الكمال القاضي حجازي ابن مولانا القضايي الاوحدى القاضي احمد الشهير نسبه الكريم بابن حجازي المتحدث على مقاطعة
٥. الجوالي بمصر المحروسة والذمي نسيم النصراني الراهب وكيل البتريك المرقوم والذمي غبريال النصراني الكاتب بخدمة الهالك
٦. المرقوم والذمي رزق النصراني الكاتب الموعود بذكرهم اعلاه بعد الاذن الكريم من حضرة سيدنا ومولانا فخر قضاة الاسلام
٧. كمال ولالة الانام اسمعيل افندى الحنفى القسام العربي دام مجده الذي وضع خطه اخره على العادة بلغه الله الحسنى وزيادة امين
٨. في سادس عشري شهر رجب الفرد الحرام سنة ست وستين والف
٩. ما وجد
١٠. بالدير بمصر القديمة بالقلاية براس خان الهوى وضبط بمعرفة من ذكر اعلاه وبيع على المعلم قدسي المرقوم بمعرفة الجماعة المذكورين اعلاه حسب [...] لهم في ذلك

مبخرة رومي بغطي	مغرفة نحاس وكمشة	شمعدان نحاس	مطبقة نحاس	بكرج نحاس	[...] ابريق	رغيف قسدير
الثلث ٦٠٠	الثلث ٦٠	الثلث ١٥٠	الثلث ١٤٠	الثلث ٣٥٠	الثلث ٩٠	الثلث ٣٠
زوالي خشب مفرد	طرز برنس بفضة	برنس ابيض اطلس	برنس احمر عفرة	برنس كمخة ابيض	قفطان كمخة	شد ازرق
الثلث ٢٠	الثلث ٣٠٠	الثلث ٢٤٠	الثلث ٦٠	الثلث ١٥٠	الثلث ٣٠	الثلث ٩٠
قطع بطانة	مقطع خام	احمال صوف	بساط اصفر قديم	بردة صناوای	صوف اسود	حزام جلد عفرة
الثلث ١٥	الثلث ١٢	الثلث ٣٦٠	الثلث ٦٠	الثلث ١٥٠	الثلث ٣٦٠	الثلث ٢٠
لباد بلدي	سفرة جلد سماط	قاووق [...]	ملایة ابيض سيوطي سادة	جبة بياض	حبر اسود عفرة	احزمة جلد سودة
الثلث ١٥	الثلث ٣٣٠	الثلث ١٦٥	الثلث ٣٠	الثلث ٢١٠	الثلث ٩٠	الثلث ٢
ركاب لجم اقفال	جراب حديد	علبة صابون	قرص [...]	مناشف محرمة مستعملة	طواقي ابيض جوخ	تكه بشكير منديل
٣ ٧ ٢	الثلث ١٢٠	الثلث ٣٠	الثلث ٨	الثلث ١٧٠	الثلث ٤١	الثلث ١٠٥
جوز فانوس	حياصة قدسي معروف	[...] بقجة	فردة جمل شمع سكندري	قوالب مخاد	عباية كهنة	عسل نحل قلة
الثلث ٥	الثلث ١٦	الثلث ١١	الثلث ٢٢٠	الثلث ٣٠	الثلث ٥	الثلث ٢١٠
فروة صعيدي	عصى شوم	راوية قرية	اواني مع فناجين	امواس وترياق	رغيف قزدير مع ملاعق وصندوق	فضة صيني وحق
الثلث ٣٠	الثلث ٥	الثلث ٣٣٠	الثلث ٢٥	الثلث ٤٤	الثلث ١٠٠	الثلث ٣٢
فول اردب	فريك اردب	حمير كبير وصغير	دوايا حديد مع كيس خام			
عدد الثلث ٢٩٠	الثلث ٧٠	الثلث ٧٥٠	الثلث ٩٥			

يكون جميعه

٧٠٨٧

وقع ضبط ذلك

بتمامه وكماله وزيادة عليه من يد الذمي نسيم وغبريال المذكورين اعلاه حسب الاملا لذلك

ساغ

٩٠٨٧

دفعت فى كشف جماعة الجوالي ونقل قدم ايام الضبط [...] وغير ذلك ١٠٨٧	دفعت فى ادا دين القاضي احمد عن جوالي نصارى عهدة الهالك ٦٠٠٠	دفعت فى رسم قسمة مع كتابة حجج ونقل قدم وغير ذلك ٢٠٠٠
--	--	---

الزيادة عن المبلغ من مال الذمي نسيم والذمي غبريال حسب الاملا لذلك

٢٠٠٠

والحق يكون والصعب يهون

ونقل من قلم الشيخين الفاضلين العمدين الكاملين زين الدين محفوظ الطنابي والسيد عبد الوهاب القادري

الوثيقة الثانية: تصادق حول تركة البابا مرقس السادس المائة والواحد (محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، م ٥٦٧،

ص ٣٩٨-٣٩٩)

لدى الحاكم الحنفي دام مجده امين بعد ان هلك قبل تاريخه البترك مرقص النصراني عن جهة بيت مال الجوالي

١. بمصر المحروسة ضبط ما تركه الهالك بالدير الكاين بمصر القديمة بالقلالية براس حارة الهوى من حمير

٢. ونحاس واطمار بدن وغير ذلك المعين مفردات ذلك بالدفتر المسطر من هذه المحكمة فى تاريخه بمعرفة

٣. القاضي احمد ابن حجازي المتحدث على مقاطعة الجوالي دام كماله بحضور ولده القاضي حجازي وبحضور

الراهب نسيم

٤. وكيل الهالك والذمي غبريال الكاتب بخدمة الهالك والذمي رزق النصراني وبمعرفة المعلم بشارة المباشر

وابيع ذلك

٥. جميعه على الذمي النصراني بسبعة الاف نصف وسبعة وثمانون نصفاً فضة ثم وضع المبلغ المرقوم في مصاريف
٦. ياتي ذكرها فيه وزيادة عليه من يد نسيم وغبريال الفا نصف فضة ما هو في رسم قسمة وكتابة حجج ونقل قدم وحق
٧. طرقات الفا نصف من ذلك وما هو في كشف لجهة بيت مال الجوالي وخدمة ونقل قدم وغير ذلك (ص ٣٩٩)
٨. وفي مصاريف لازمة ضرورية الفا نصف واحد وسبعة وثمانون نصفاً فضة وما هو لجهة ديوان الجوالي عن جوالي النصارى فى عهدة البترك
٩. المرقوم فوجد تحرير ستة الاف نصف فضة باقى ذلك اشهد عليه كل من الجماعة النصارى المذكورين شهوده اشهاداً شرعياً انه لا يستحق ولا يستوجب
١٠. قبل القاضي احمد ولا قبل ولده ولا قبل جماعة الجوالي بسبب ما شرح اعلاه حقاً مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى ولا طلباً بوعده ولا سبب
١١. ولا فضة ولا ذهباً ولا فلوساً ولا ارثاً ولا موروثاً ولا قبضاً ولا اقباضاً ولا قرضاً ولا اقتراضاً ولا كثيراً ولا قليلاً ولا علقة
١٢. ولا تبعة ولا يميناً بالله سبحانه وتعالى ان وجب ولا شيئاً قل ولا جل لما سلف من الازمان والى تاريخه بمقتضى ان المبلغ المرقوم عن مال
١٣. جوالى جماعة النصارى عهدة الهالك ثابت على جهة تركته بالطريق الشرعي وقبل ذلك لنفسه القاضي احمد المرقوم قبولا شرعياً
١٤. وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم المومى اليه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم ايدى الله تعالى بموجب الاقرار
١٥. المشروح اعلاه الحكم الشرعي و نفذ بطريقه الشرعي مسيو لا فى ذلك واشهد على نفسه الشريفة بذلك وبه شهد فى سادس عشري شهر رجب
١٦. الفرد الحرام سنة ست وستين والف كتبه محفوظ الطنابي

المصادر والمراجع

المصادر العربية

- دار الوثائق القومية، سجلات محكمة منفلوط الشرعية، إسهادات، سجل ٥.
- ساويرس بن المقفع، تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية، المعروف بسير البيعة المقدسة، مج ٣، ج ٣.
- وثائق البطيركية، حجة A2714، محكمة باي سعادة والخرق، ١٤ شوال ١٠٦٢هـ.
- يؤانس الثالث عشر (الأبنا)، كتاب يجوي مكاتبات يحتاج إليها الأباء البطارقة والمطارنة، مخطوط ٣٠١ لاهوت، مكتبة الدار البطيركية، القاهرة، د.ت.
- يوساب (أسقف فوة)، تاريخ الأباء البطارقة، نشرة صموئيل السرياني ونبيه كامل، القاهرة، د.ن، د.ت.
- أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م.
- الإسحاق، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، سلسلة الذخائر ٣٥، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م.
- دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية، س ١٥، س ٢٨.
- دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الباب العالي، سجل رقم ١.
- دار الوثائق القومية، سجلات محكمة القسمة العربية، سجل ١٠١.

المراجع العربية

- مجدي جرجس، «أثر الأراخنة على أوضاع القبط في القرن الثامن عشر»، حوليات إسلامية ٣٤، ٢٠٠٠، ص ٢٣-٤٤.
- مجدي جرجس، «القبط والتقويم الغريغوري»، الروزنامة ٨، ٢٠١٠، ص ٩-٤٠.
- حسن خليل، سجلات محكمة القسمة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.
- كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات بطارقة الكرسي الإسكندري، الحلقتين الرابعة والخامسة، مطبوعات دير السريان، ١٩٥٤م.

المصادر والمراجع الأجنبية

- Cohen, Amnon, «Communal Legal Entities in a Muslim Setting, Theory and Practice: The Jewish Community in Sixteenth-Century Jerusalem», *Islamic Law and Society* 3, 1, 1996, p. 75-90.
- Raymond, André, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, Institut française de Damas, Damas, 1973.
- Faroqhi, Suraiya, «Ottoman Guilds in the Late Eighteenth Century: The Bursa Case» in Faroqhi, Suraiya (éd.), *Making a Living in the Ottoman Lands, 1480 to 1820*, Isis Press, Istanbul, 1995, p. 93-112.
- Hathaway, Jane, «The "Mamluk Breaker" Who Was Really a *Kul* Breaker: A Fresh Look at Kul Kiran Mehmed Pasha, Governor of Egypt 1607-1611» in Hathaway, Jane (éd.), *The Arab Lands in the Ottoman Era, Essays in Honor of Professor Caesar Farah*, Center for Early Modern History, Minneapolis, 2009, p. 93-109.
- Jennings, Ronald C., «Zimmis (Non-Muslims) in the Early 17th Century, Ottoman Judicial Records: The Sharia Court of Anatolian Kayseri», *JESHO* 21, 3, 1978, p. 225-293.
- Guirguis, Magdi & Van Doorn-Harder, Nelly, *The Emergence of the Modern Coptic Papacy*, vol. 3, *The Popes of Egypt: A History of the Coptic Church and its Patriarchs from Saint Mark to Pope Shenouda III*, The American University in Cairo Press, Le Caire, 2011.
- Hanna, Nelly, *Habiter au Caire, la maison moyenne et ses habitants aux XVII^e et XVIII^e siècles*, EtudUrb 2, Ifao, Le Caire, 1991.
- Holt, P.M., «The Beylicate in Ottoman Egypt During the Seventeenth Century», *BSOAS* 24, 2, 1961, p. 214-248.

له في الكنيسة دامت محمد بن سعيان ملكه صلوات الله عليه الذكر من فضله النوراني عمره من مال الجواليق
 مصر الجيوب صطحا وملكه العالم بالدر الثامن من صوابه بالقلعة في مكانه النوراني محمد
 وكبش واطار من ماله الحور من ماله النوراني المصلح من ماله الحاكم ونار من ماله
 الشيخ احمد حجازي المير علي مفاطير الذي لم يكله في ماله النوراني وحضرة الراهب بن
 وكلمه العالم والدي عمر ما اظن بكنز العالم والدي الذي روى النوراني ومحمود المعلن به المعلن في ماله
 جنسية على النوراني من النوراني ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 نالي ذكرها منه وبنات من ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 طرقات الفاضل من ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني

الوثيقة الثانية أ. محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، ٥٦٧م، ص ٣٩٨، ٣٩٩.

وفي ماله النوراني من ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 الموصوفه لوصف كل سنة الا في وصفه ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 ولا وصفه ولا ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 ولا ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 حول جماعته في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 ويست الا في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 الموصوفه لوصف كل سنة الا في وصفه ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني
 العرفه لوصف كل سنة الا في وصفه ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني ومحمود في ماله النوراني

الوثيقة الثانية ب. محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، ٥٦٧م، ص ٣٩٨، ٣٩٩.

